

عرقاب يستقبل وزير البترول
لجمهورية النيجر
**أنبوب الغاز العابر
للصحراء.. الجزائر
والنيجر تعززان التنسيق
لإنجاح المشروع
الاستراتيجي**
ص 16

يومية وطنية إخبارية شاملة

الموعود
اليومي
EL MAOUID

إلى جانب مشروع تمويل خط
السكة الحديدية الجزائر - تمراست
**الرئيس تبون يت رأس
اجتماع عمل خصص
للمشاريع الهيكلة في
قطاع المحروقات**
ص 16

الثلث: 10 دج

الأربعاء 03 جوان 2026 الموافق 17 ذوالحجة 1447 هـ العدد 4397

الرئيس الشرفي : المرحوم عبد القادر طالب

التشريعات في ميزان الهيئات المستقلة..

صرامة الصناديق وحياد المنابر يشكلان برلمان 2 جويلية المقبل

ص 03



**تكامل مؤسساتي
حازم يحمي نزاهة
التشريعات
وصوت الناخب**

ص 02

إلى جانب الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي

الحكومة تدرس الخريطة الصحية وتطوير نظام يئي متكامل للمؤسسات الناشئة

العملية تأتي لتؤكد يقظة
قواتنا في الدفاع على حدودنا

**الجيش الوطني
يسترجم كمية
معتبرة من الأسلحة
بالقطاع العملياتي
عين قزام**
ص 16

تظاهرة اقتصادية متخصصة تعزز مكانة الصناعة الوطنية في مجال لواحق المركبات

**صناعة قطع الغيار الوطنية في الواجهة.. معرض
متخصص يبرز قدرات المؤسسات الجزائرية**
ص 02

خلال حضورها في الطبعة ال21 للصالون الدولي للماء والطاقات والبيئة "بوليتيك 2026"

**"ناسدا" تفتح آفاق الاستثمار للشباب في
قطاعات المياه والطاقات المتجددة**
ص 02

في اليوم الثالث من زيارته
الرسمية

**الفريق أول شنقرحة
يستقبل بمسقط
من قبل وزير المكتب
السلطاني في
سلطنة عمان**
ص 16

انطلاق سباق الحملة الانتخابية لتشريعات 2 جويلية ابتداءً من 9 جوان الجاري

هذه هي أسباب إسقاط آلاف ملفات الترشيح

رفض ملفات أكثر من ثلاثة آلاف مترشح وعملية الاستخلاف لا تزال متواصلة

200 من القانون العضوي للانتخابات، والتي تلزم القوائم الانتخابية باحترام مبدأ التمثيل المخصص للنساء، والمحدد بنسبة الثلث، وتخصيص نسبة معتبرة للشباب دون سن الأربعين، إلى جانب ضمان تمثيل حاملي الشهادات الجامعية ضمن المترشحين، فضلاً عن التقييد بباقي الشروط القانونية المتعلقة بالأهلية والترشح. وضمن هذا السياق، أكد أن عدم احترام هذه المعايير كان من أبرز أسباب رفض عدد من القوائم خلال مرحلة دراسة الملفات، مشيراً إلى أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تسعى، من خلال هذه الإجراءات، إلى ضمان تنظيم انتخابات تشريعية تستجيب لقتضيات القانون وتكرس مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص بين مختلف المترشحين.

خديجة بـ

عن رفض ملفات أكبر من ثلاثة آلاف مترشح، مشيراً إلى أن عملية استخلاف المترشحين الذين رُفضت ملفاتهم لا تزال متواصلة، على أن يكون يوم 6 جوان آخر أجل لإيداع ملفات المستخلفين. وأضاف أن المرحلة المالية ستخصص لدراسة مدى مطابقة الملفات الجديدة لأحكام القانون العضوي للانتخابات، قبل استكمال مرحلة الطعون التي ستنتهي رسمياً في 16 جوان الجاري. وبخصوص الجدول الثار حول ارتفاع نسبة الملفات المرفوضة، والتي قُدرت بنحو 30 بالمائة من إجمالي القوائم المودعة، أرجع خلفان ذلك إلى عدم استيعاب بعض التراكيب السياسية والمترشحين الأحرار للأحكام الجديدة التي جاء بها القانون العضوي للانتخابات. وكشف بالمناسبة، أن عدداً من القوائم لم يستوفِ الشروط المنصوص عليها في المادة

الحصص الزمنية المخصصة للأحزاب السياسية والقوائم الحرة عبر وسائل الإعلام العمومية، ممثلة في الإذاعة والتلفزيون، ستجرى يوم السبت 6 جوان الجاري، بحضور ممثلي الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار، وذلك في إطار ضمان مبدأ المساواة بين جميع المشاركين في هذا الاستحقاق الانتخابي. وأضاف المتحدث أن هذه العملية ستشهد، لأول مرة، إشراك الإذاعات المحلية في تغطية الحملة الانتخابية، بما يتيح للمترشحين فرصاً أوسع للتعريف ببرامجهم والتواصل مع الناخبين عبر مختلف الولايات. وفيما يتعلق بدراسة ملفات الترشيح، كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن اللجان المختصة انتهت من دراسة الملفات المودعة من قبل الأحزاب السياسية والقوائم الحرة، حيث أسفرت العملية

تنتقل الحملة الانتخابية الخاصة بتشريعات 2 جويلية يوم الثلاثاء 9 جوان الجاري، لتفتح المجال أمام المترشحين لعرض برامجهم والتواصل مع الناخبين عبر مختلف وسائل التعبير المتاحة قانوناً، ويأتي هذا الموعد ضمن الترتيبات التنظيمية التي وضعتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تحضيراً لاستحقاق تشريعي ينتظر أن يشهد تنافساً يعكس حيوية المسار الديمقراطي في الجزائر. أعلن كريم خلفان، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالنيابة، أن الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية المقررة يوم 2 جويلية المقبل ستنتقل رسمياً خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 28 جوان الجاري. وأوضح خلفان في تصريح لبرنامج "ضيف الصباح" للقناة الأولى للإذاعة الجزائرية، أن القرعة الرسمية الخاصة بتوزيع

إلى جانب الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي

الحكومة تدرس الخريطة الصحية وتطوير نظام بيئي متكامل للمؤسسات الناشئة

(COP15) وإذ تندرج ضمن التزامات الجزائر الدولية في مجال التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة، فإن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تعزيز المنظومة الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي من خلال تدابير موجهة لوقف تدهور النظم الإيكولوجية وتدارك فقدان النظام البيئي، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، وإعادة تأهيل الأوساط الطبيعية المتدهورة، وتحسين خدمات النظم الإيكولوجية بشكل مستدام. كما ينص مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي (2025-2030)، على دمج رهانات التنوع البيولوجي في السياسات القطاعية، وتعزيز الحوكمة البيئية، وكذا إشراك الجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الاقتصادي.

بلال شـ

جانب التقدم المسجل في مكافحة الأمراض المعدية. كما استمعت الحكومة، إلى عرض حول تطوير نظام بيئي متكامل للمؤسسات الناشئة يندرج ضمن ديناميكية التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني القائم على الابتكار والتطوير التكنولوجي، والتنوع الاقتصادي وتعزيز السيادة الوطنية وفي هذا الإطار، تم تقديم مشروع مخطط عمل يستند إلى مقارنة تدرجية من ثلاث مراحل تتعلق بإنشاء المؤسسات الناشئة ودمجها وتدويلها، بهدف استحداث 20.000 مؤسسة ناشئة بحلول 2029. وأخيراً، تدارست الحكومة مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطّة العمل ذات الصلة (2030-2025 SPANBA)، بما يتماشى مع إطار كونمينغ-مونتريال العالمي الذي اعتمد في مؤتمر الأطراف الخامس عشر

ترأس الوزير الأول، السيد سيفي غريب، الثلاثاء، اجتماعاً للحكومة، تم خلاله الاستماع إلى عرض حول الخريطة الصحية في الجزائر وأخر لتطوير نظام بيئي متكامل للمؤسسات الناشئة، إلى جانب دراسة مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي. حسب ما أورده بيان لصالح الوزير الأول. وفي البداية، استمعت الحكومة إلى عرض حول الخريطة الصحية في الجزائر، كأداة تخطيط استراتيجية موجهة لضمان توزيع متوازن للعروض العلاجية وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية عبر كامل التراب الوطني وقد تم بهذه المناسبة، تسليط الضوء على ما تحقق من تقدم في تطوير المنشآت الصحية، وتعزيز الموارد البشرية، وتوسيع الشبكة الوطنية لمكافحة السرطان وتحسين التكفل بالحالات الاستعجالية، إلى

إشادة بالجهود ودعوة لتعزيز الديناميكية البرلمانية

رئيس مجلس الأمة يترأس اجتماع هيئة التنسيق الموسعة للمراقب البرلماني

الدستورية - من أجل المساهمة في إنجاز مهامهم والإتيان به على أحسن وجه. الاجتماع، كان سانحة ذكر من خلاها السيد عزوز نصري، رئيس مجلس الأمة بأنّ التركيبة الجديدة لمسؤولي أجهزة وهيئات المجلس بعنوان 2026، ستباشر عملها بعد زوال يوم اليوم الأربعاء، بعد تنصيبها؛ راجياً لها السداد والتوفيق في أداء مهامها، ومتطلعاً بأن تكون إضافة نوعية أخرى تواصل مسيرة البناء والتميز، خدمة للمؤسسة ولصالح الوطن العليا.

خديجة بـ

إلى جلسات سماع إلى أعضاء الحكومة، وكذا البعثات الاستعمارية المؤقتة، وما تعلق منه بالدبلوماسية البرلمانية. كما دعا رئيس مجلس الأمة، في السياق ذاته، مسؤولي الهياكل المنتهية مهامهم وعبرهم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إلى مواصلة خدمة المؤسسة، بغض النظر عن مواقفهم الجديدة. من منطلق أن مجلس الأمة يبقى بحاجة إلى تضامير جهود جميع أعضائه.. كما حضّمهم على عدم إيدار أيّ جهد - من منطلق مهامهم

مجلس الأمة، بعنوان سنة 2026. في بداية الاجتماع، وبعد أن رحّب السيد رئيس مجلس الأمة، بالسادة الحضور، أوضح بأنّ هذا الاجتماع هو اجتماع ودي من جهة وتقييمي من جهة ثانية، وفيه أعرب عن جميل التشكرات وفتائق العرفان لمسؤولي أجهزة وهيئات مجلس الأمة المنتهية مهامهم خلال السنة المنصرمة نظير إسهاماتهم في تعزيز مكانة المؤسسة وترسيخ قيم العمل الجماعي، من خلال الندوات البرلمانية والأيام الدراسية، بالإضافة

عقد اجتماع هيئة التنسيق الموسعة للمراقب البرلماني برئاسة، عزوز نصري، رئيس مجلس الأمة، وذلك عشية الجلسة العلنية المخصصة لتنصيب مسؤولي أجهزة وهيئات المجلس بعنوان سنة 2026، في إطار تقييم شامل لحصيلة العمل واستشراف آفاق المرحلة المقبلة. ترأس عزوز نصري، رئيس مجلس الأمة، اجتماعاً لهيئة التنسيق موسعاً للمراقب البرلماني، وذلك عشية الجلسة العلنية العامة المخصصة لتنصيب مسؤولي أجهزة وهيئات

تظاهرة اقتصادية متخصصة تعزز مكانة الصناعة الوطنية في مجال لوائح المركبات

صناعة قطع الغيار الوطنية في الواجهة.. معرض متخصص يبرز قدرات المؤسسات الجزائرية

استهلاك المنتج الوطني، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني ودعم الإنتاج المحلي. ويعرف المعرض مشاركة عدد معتبر من المؤسسات الوطنية المتخصصة، وسط اهتمام مهني واقتصادي يعكس الديناميكية التي يشهدها هذا النشاط الاستراتيجي ودوره في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل.

خديجة بـ

السامية وزيرة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، وتحت إشراف والي ولاية أم البواقي، بمبادرة من المديرية الجهوية للتجارة لناحية باتنة، بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة "سيدي أرغيس"، خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 4 جوان 2026، بمركب السلام (SALAMA PARK) بعين مليلة. وبحسب بيان وزارة التجارة، يُعد هذا المعرض فضاءً اقتصادياً مهنياً

وتقليص التبعية للاستيراد. أشرف المدير العام للتعمير وضبط السوق الوطنية، أحمد مقراني، رفقة والي ولاية أم البواقي، بن عبد الله شايب، وبحضور الأمين العام للاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، السيد عصام بدرسي، على افتتاح الطبعة الأولى لمعرض الإنتاج الجزائري لقطع غيار المركبات ولواحقها، المنظم تحت شعار: "متوجتاتنا تبني اقتصادنا"، وذلك تحت الرعاية

في ظل المساعي الرامية إلى تعزيز النسيج الصناعي الوطني وترقية المنتجات المحلية، تتواصل المبادرات الاقتصادية الهادفة إلى إبراز قدرات المؤسسات الجزائرية في مختلف المجالات، وفي هذا السياق، احتضنت ولاية أم البواقي تظاهرة متخصصة سلطت الضوء على صناعة قطع غيار المركبات، باعتبارها أحد القطاعات الواعدة الداعمة للتنويع الاقتصادي

خلال حضورها في الطبعة 21 لصالون الدولي للماء والطاقات والبيئة "بوليتيك 2026"

"ناسدا" تفتح آفاق الاستثمار للشباب في قطاعات المياه والطاقات المتجددة

تسجل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ناسدا" حضورها في الطبعة 21 للصالون الدولي للماء والطاقات والبيئة "بوليتيك 2026"، من خلال فضاء مخصص لعرض برامجها وألياتها الخاصة بمرافقة أصحاب المشاريع والمؤسسات المصغرة الناشطة في القطاعات المرتبطة بالمياه والبيئة والطاقات المتجددة.

وتأتي هذه المشاركة في إطار توجه الوكالة نحو تشجيع الاستثمار المقاولاتي في المجالات ذات البعد البيئي والاقتصادي، عبر دعم الشباب حاملي الأفكار الابتكارية ومرافقتهم في تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، خاصة في القطاعات التي تشهد طلباً متزايداً وتعهد من بين الرهانات المستقبلية للتنمية المستدامة. وتعمل "ناسدا"، من خلال جناحها بالصالون، على تقديم شروحات لجناحها حول مختلف صيغ التمويل والمراقبة التقنية والإدارية، إضافة إلى إبراز الفرص الاستثمارية المتاحة في مجالات معالجة المياه، تسمين النفايات، الطاقات النظيفة والحلول البيئية الحديثة. كما تسعى الوكالة إلى تعزيز ثقافة المقاولاتية لدى الشباب وتشجيعهم على التوجه نحو إنشاء مؤسسات

مصغرة قادرة على خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل، في ظل الاهتمام المتزايد الذي توليه الدولة لاقتصاد البيئة والطاقات البديلة. ويحتضن قصر المعارض "صافكس" بالجزائر العاصمة، فعاليات هذا الموعد الاقتصادي والتكنولوجي الممتد من 1 إلى 4 جوان 2026، بمشاركة عارضين ومؤسسات وطنية وأجنبية تنشط في مجالات المياه والطاقات والبيئة. ودعت "ناسدا" زوار الصالون والمهتمين بالمقاولاتية، إلى زيارة جناحها للاطلاع على برامج الدعم والمرافقة، والتعرف على الإمكانيات التوفيرة لتجسيد مشاريع مبتكرة في القطاعات البيئية والطاقوية، التي أصبحت تمثل أحد أبرز محاور التنمية الاقتصادية المستدامة.

ربيعة تـ

المجلس الأعلى للغة العربية يواصل جهوده لترسيخ العربية

مشاريع علمية وتنظيمية لتعزيز مكانة اللغة العربية في التعليم الطبي والممارسة الصحية

التطرق إلى عدد من المسائل المتفرقة ذات الصلة بأعمال اللجنة. وشكل الاجتماع فرصة لتبادل الرؤى والأفكار حول السبل الكفيلة بتعزيز مكانة اللغة العربية في الحقل الطبي، وتطوير أدواتها المصطلحية والمعرفية بما يستجيب لمتطلبات التكوين والبحث والتواصل العلمي. ويؤكد المجلس الأعلى للغة العربية مواصلة جهوده في مرافقة المبادرات العلمية الرامية إلى ترسيخ استعمال اللغة العربية في مختلف مجالات المعرفة والتخصص؛ بما يسهم في تعزيز دورها لغة للعلم والإبداع والتنمية.

خديجة بـ

اللجنة. وخصّص الاجتماع لدراسة ومناقشة عدد من المشاريع والملفات العلمية والتنظيمية التي تندرج ضمن مساعي المجلس إلى تطوير استعمال اللغة العربية في التعليم الطبي والبحث العلمي والممارسة الصحية. وقد تضمّن جدول الأعمال مناقشة المشروع الأولي لقاموس المصطلحات الطبية، وعرض الدراسة البحثية الخاصة بتعميم استعمال اللغة العربية في المجال الطبي ومناقشتها، إلى جانب متابعة مشروع المجلة الطبية باللغة العربية، ودراسة الاستبيان الموجه إلى رجال الطب حول واقع استعمال اللغة العربية وآفاق تطويره، فضلاً عن

في إطار مساعيه المتواصلة لترسيخ مكانة اللغة العربية في مختلف التخصصات العلمية، يواصل المجلس الأعلى للغة العربية تنفيذ مبادرات ومشاريع نوعية تهدف إلى تعزيز حضور العربية في المجال الطبي، وتطوير أدواتها المعرفية والمصطلحية بما يواكب متطلبات التعليم والبحث العلمي. في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز حضور اللغة العربية في مجالات التخصص العلمي، عقد مقرر المجلس الأعلى للغة العربية اجتماع لجنة العمل المكلفة بتعزيز استعمال اللغة العربية في مجال الطب، تحت إشراف البروفيسور صالح بلعيد وبحضور أعضاء

التشريعات في ميزان الهيئات المستقلة..

صرامة الصناديق وحياد المنابر يشكلان برلمان 2 جويلية المقبل

تكامل مؤسساتي حازم يحمي نزاهة التشريعات وصوت الناخب

تتسارع الخطى المؤسسية في الجزائر لتأطير المعالم الكبرى للاستحقاق التشريعي المقرر في الثاني من جويلية المقبل، وسط حركية تنظيمية دؤوبة تتقاسم أدوارها الهيئات الوطنية المستقلة لضمان سلامة المسار الديمقراطي.

وتجلى ملامح هذا التنسيق الحازم في الانتقال من مرحلة الغلبة القانونية للمفاتيح الترشح، التي تولتها سلطة الانتخابات بكثير من الصرامة الرقمية والإجرائية، إلى مرحلة تحضين الفضاء الإعلامي التي تقودها سلطة ضبط السمعي البصري لفرض الحياد الموضوعية.

ويعكس هذا الزخم التنظيمي إرادة سياسية ومؤسسية واضحة لإنتاج تجربة تشريعية نوية تعيد بناء الثقة بين المواطن وصندوق الاقتراع، بعيداً عن المال الفاسد والتضليل الإعلامي.

مقصلة المادة 202: صرامة الغلبة الاستباقية لمفاتيح الترشح في الداخل والخارج

دخلت التحضيرات الجارية لمواكبة الانتخابات التشريعية لسنة 2026 منعرجاً حاسماً عقب إعلان السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن الحصيلة الأولية لنتائج دراسة ملفات التصريح الجماعي بالترشح، مظهرة صرامة غير مسبوقة في تطبيق المقصليات القانونية. ولم تكن هذه الحصيلة، مجرد أرقام جافة أفرج عنها بيان السلطة، بل جسدت فلتراً قانونياً حقيقياً أسقط العديد من الطموحات السياسية التي لم تستوف الشروط الإجرائية الصارمة المقررة في المنظومة الانتخابية الجديدة. ولقد بدا واضحاً أن عهد التسامح مع الفسوفات الإدارية أو التلاعب بالبيانات قد ولى، لتأخذ مكانة المقاربة القانونية التي تعلى من شأن النص التشريعي فوق أي اعتبار سياسي أو حزبي. ولقد أظهرت عملية تشريح الملفات المودعة داخل الترابط الوطني حجم التدقيق الذي باشرته اللجان المختصة، حيث بلغ إجمالي الملفات المعالجة 788 ملفاً جمعياً، ضمت في طياتها كتلة بشرية قوامها 10,168 مترشحاً كانوا يطمحون لدخول معترك المنافسة التشريعية. ولم تمر هذه القوائم مرور الكرام على مكاتب المراجعة، إذ أسفرت عملية الغلبة عن قبول 77 قائمة فقط استوفت المعايير، بينما اصطدمت 31 قائمة أخرى بمقصلة الرفض الإداري والقانوني. وقد شكلت المادة 202 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات حجر الزاوية في هذا الإقصاء، إثر عجز 16 قائمة كاملة عن جمع الاستثمارات الفردية للتوقيع بالشكل والعدد القانونيين المطلوبين. ولم تنحصر هذه الصرامة الرقابية داخل الحدود الوطنية فحسب، بل امتدت ذراعها التدقيقية لتشمل الجالية الجزائرية المقيمة بالمهجر، مما يعكس وحدة المعايير القانونية المطبقة على كافة قاصدي قبة البرلمان القادم. فمن أصل 66 ملفاً جمعياً جرت معالجتها وتدقيقها لفائدة معتربينا في الخارج، والذين

بلغ تعدادهم 528 مترشحاً، لم تنجح سوى 10 قوائم فقط في العبور نحو المربع القبول، بينما تقاسمت قوائم أخرى مصير الرفض بذات النسبة. هذا التناظر الرقمي بين الداخل والخارج يعكس التزام الدولة بفرض الانضباط الإداري، معتبرة أن عدم القدرة على استيفاء شروط النصاب القانوني للاستثمارات هو مؤشر أولي على ضعف الامتداد الشعبي للقائمة المرفوضة. وفي انتظار صياغة الخارطة النهائية للمترشحين، بقيت 680 قائمة في الداخل و46 قائمة في الخارج معلقة في برزخ الانتظار والترقب، ريثما تفصل الجهات القضائية المختصة في الطعون المودعة لديها بناء على القوانين المعمول بها. ويتطلع المئات من المستخلفين، البالغ تعدادهم 2,878 في الداخل و84 في الخارج، لأخذ مواقعهم القانونية لتعويض الأسماء المسقطه قبل حلول الموعد النهائي المحدد بيوم السبت 6 جوان 2026 عند منتصف الليل. وتمتج هذه المهلة الضيقة فرصة أخيرة للأحزاب والقوائم الحرة لترتيب صفوفها وتصحيح اختلالاتها الإدارية، في سياق محموم مع الزمن لتثبيت التواجد في معترك اقتراع الثاني من جويلية المقبل.

ميزان القبول والرفض: دلالات الغلبة الرقمية وفرص إعادة التوازن عبر نافذة الطعون

ورسمت الأرقام الرسمية الصادرة عن سلطة الانتخابات مشهداً تناقضياً حاداً بعد أن استقرت نسبة المترشحين المقبولين عند حدود 70% من إجمالي المسجلين، سواء تعلق الأمر بالقوائم الداخلية أو تلك المثلثة للخارجية بالخارج. وتعني هذه النسبة عملياً أن 6,994 مترشحاً في الداخل و364 في الخارج قد نالوا الضوء الأخضر المبدئي لخوض غمار الحملة الانتخابية، متجاوزين العقبات القانونية الأولى التي وضعتها لجان المراجعة الإدارية. وتحمل هذه النسبة المرتفعة دلالة قوية على نضج الوعي القانوني لدى النسبة الأكبر من الفاعلين السياسيين الذين استوعبوا آليات النظام الانتخابي الجديد وشروطه التقنية المعقدة. وعلى الضفة المقابلة، فتحت نسبة الرفض التي بلغت 30% الباب واسعاً أمام قراءات سياسية وقانونية متعددة، بعد إقصاء 3,174 مترشحاً وطنياً و164 مترشحاً من مغربينا، ممن لم يسعفهم التدقيق في العبور. ولم يكن هذا الرفض الضخم ليمر دون إحداث هزة في الأوساط الحزبية التي رأت في الإقصاء تقليصاً لفرصها في الهيمنة على المقاعد التشريعية للمجلس الشعبي الوطني القادم. غير أن القراءة الموضوعية تؤكد أن هذه النسبة تعكس جدية الهيئات الرقابية في تنقية العمل السياسي من الشوائب الإدارية، والتأكد من

أن كل مترشح يحمل خلفية قانونية وسجلاً مستوفياً للشروط التشريعية دون محاباة أو تمييز. وأمام هذا الواقع القانوني الجديد، تحولت المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة إلى ساحة صراع قانوني بديل، حيث استقبلت أروقتها ما لا يقل عن 100 طعن قضائي سجلته القوائم والأفراد المرفوضون في محاولة لقلب قرارات السلطة. وتمثل هذه المحطة القضائية صمام أمان حقيقي للمسار الانتخابي، حيث يتاح للمقصين تقديم دفعاتهم وحججهم أمام قضاء مستقل يملك الكلمة الفصل في إعادة إدراج القوائم أو تثبيت إقصائها. ويساهم هذا الحراك القضائي في تعزيز مصداقية العملية الانتخابية عبر التأكيد على أن سلطة الإدارة الانتخابية ليست مطلقة، بل تقع تحت طائلة الرقابة القضائية اللصيقة التي تحمي الحقوق الدستورية للجميع. ومع اقتراب ساعة الحسم الإداري بانتهاء مهلة تقديم الترشحات الجديدة والمستخلفين، تعيش الهيئات الحرة حالة من الاستنفار القصوى لتعويض النقص الحاصل في قوائمها وللحاق بقطار التشريعات قبل إغلاق المنافذ. إن التدقيق الحلي والمتابعة القضائية للصيقة يشكّلان الضمانة الأساسية لنزاهة البرلمان القادم، بحيث يضمن الناخب الجزائري أن الأسماء التي ستعرض عليه في الصناديق قد مرت عبر مصفاه قانونية بالغة الدقة. هذا التأسيس القانوني الرصين يمهّد الطريق لولادة مجلس منتخب يتمتع بالثقة الدستورية والقبول الشعبي اللازمين لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المقبلة على البلاد.

تحضين الفضاء السمعي البصري: معايير صارمة لفرض الحياد والموضوعية في مواكبة الاستحقاق

وبالتوازي مع التدقيق القانوني في ملفات الترشح، تحركت سلطة ضبط السمعي البصري لبناء سياج أخلاقي وقانوني يحمي الفضاء الإعلامي من الانزلاقات الدعائية والتوظيف غير المشروع للمنابر العمومية والخاصة.

وجاء النداء العاجل الذي وجهته السلطة لكافة المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية ليرسم حدوداً فاصلة ومقيدة لطريقة التعاطي مع مجريات العملية الانتخابية بمختلف مراحلها المعقدة. ولم يعد النشاط الإعلامي في هذه الفترة الحساسة مجرد مساحة مفتوحة للارتجال، بل بات محكوماً بالتزامات صارمة تفرز التوازن والمسؤولية الوطنية والمهنية في معالجة البرامج الإخبارية والسياسية ذات الصلة. ولقد شددت سلطة الضبط في بيانها

التوجيهي، على المحورية المطلقة لاحترام مبادئ الحياد والموضوعية والاستقلالية، معتبرة أن هذه الثلاثية هي الضامن الأساسي لثق المواطن الدستوري في الحصول على إعلام نزيه ومتوازن وذي مصداقية. ويعني هذا التوجيه، حظر أي ميل أو تعاطف إعلامي مسبق من قبل القنوات لخدمة تيار سياسي معاصر على حساب آخر، مما يضمن بقاء المنابر التلفزيونية والإذاعية مساحات للنقاش الوطني الهادف لا منصات لتصفية الحسابات. إن فرض الحياد في هذه المرحلة يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية عقل الناخب من التوجيه القسري، وتمكينه من بناء فتاوحاته السياسية بناء على البرامج والمقترحات الواقعية للمترشحين. وفي سياق متصل، فرضت الضوابط الجديدة مبدأ النفاذ العادل والمنصف لكافة القوائم المترشحة، سواء كانت منضوية تحت لواء أحزاب سياسية عريقة أو ممثلة لكتل القوائم الحرة التي تخوض السباق لأول مرة. ويتطلب هذا الالتزام من مدراء القنوات توزيعاً زمنياً دقيقاً ومحسوباً بالدقيقة للتغطية الإعلامية والتعبير السياسي، بما يلغي مظاهر الهيمنة المالية أو النفوذ الحزبي التي كانت تشوه التنافسية الديمقراطية في التجارب السابقة. هذا التوزيع العادل لفرص الظهور الإعلامي يمنح الكفاءات الشابة والمترشحين الأحرار فرصة متساوية لعرض أفكارهم على الجمهور العريض، مما يبري الحوار العام ويفتح آفاقاً جديدة للتعددية السياسية. ولم تغفل سلطة ضبط السمعي البصري الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، حيث ألزمت القنوات بضرورة توفير الترجمة بلغة الإشارة أو الكتابة السفلية لتمكين فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من الصم وضعاف السمع من مواكبة الحراك التشريعي. ويعكس هذا الإجراء وعياً مؤسسياً متقدماً بضرورة دمج كافة شرائح المجتمع في الحياة السياسية، وتحويل الانتخابيات إلى عرس وطني جامع لا يقص منه أحد لأسباب صحية أو جسدية. إن تضافر هذه المعايير المهنية والإنسانية يرفع من التقييم العام للمنظومة الإعلامية الجزائرية، ويضعها أمام مسؤولية تاريخية للمساهمة الفعالة في إنجاح الموعد التشريعي الهام المقرر يوم 2 جويلية.

سيف القانون في وجه التضليل: خطوط حمراء تحاصر خطابات الكراهية وتحمي وعي الناخبين

ولم يقتصر بيان سلطة ضبط السمعي البصري على تقديم التوجيهات المهنية العامة، بل تضمن تحذيرات بالغة اللهجة رسمت خطوطاً حمراء عريضة لا يمكن التسامح مع اختراقها من قبل أي مؤسسة إعلامية عمومية

أو خاصة. وجاء التشديد على حظر بث أو نشر أي مضامين من شأنها التأثير غير المشروع على إرادة الناخبين أو تشويه صورة المترشحين كخطوة استباقية لمنع الحملات السوداء التي تعتمد على الإشاعة واغتيال الشخصية. ويسعى هذا الحظر الحازم إلى إبقاء التنافس التشريعي في دائرة صراع الأفكار والبرامج التنموية، بعيداً عن أساليب الإثارة الرخيصة والمساس بالحياة الخاصة للأفراد. وفي ذات السياق الرقابي الصارم، أعلنت السلطة الحرب على خطابات الكراهية والتمييز والتحريض على العنف أو الجهوية، معتبرة إياها جرائم تمس بالوحدة الوطنية والأمن القومي للبلاد في ظرف إقليمي ودولي بالغ التعقيد. وتدرج الهيئات التنظيمية، أن المنابر الإعلامية غير المنضبطة قد تحولت في أوقات الاستحقاقات السياسية الكبرى إلى معاول لهدم التماسك الاجتماعي وإثارة العنرات الضيقة لخدمة مصالح سياسية ضيقة. لذلك، فإن الوقوف بحزم ضد هذه الممارسات يمثل حماية لحرمة الوطن وصيانة للسلم الأهلي، وهو ما يتطلب من الهيئات التحريرية أعمال أقصى درجات البقطة والتحري الدقيق قبل بث أي محتوى. وتأكيداً على الشفافية المالية والإعلامية، ألزمت الضوابط الجديدة وسائل الإعلام بالفصل الواضح والكامل بين المادة الإعلامية الإخبارية والمضامين الإشهارية، مانعة بث أي رسائل دعائية انتخابية مدفوعة الأجر خارج الأطر القانونية الصارمة المعمول بها. ويهدف هذا الإجراء إلى تخفيف منابع تأثير المال السياسي على التغطيات الصحفية، ومنع القنوات من تحويل برامجهما إلى مساحات إعلامية مسترة لمن يدفع أكبر، مما يحمي مهنية الصحفيين ويصون كرامة المهنة. كما شددت السلطة على الاحترام الصارم لقواعد الصمت الانتخابي والامتناع المطلق عن نشر استطلاعات الرأي أو مؤشرات النتائج الجزئية قبل الإغلاق النهائي لآخر مكتب اقتراع على المستوى الوطني. وفي نهاية بيانها الحازم، ذكرت سلطة ضبط السمعي البصري بكامل صلاحياتها القانونية والتنظيمية الردعية، مؤكدة أنها لن تتوانى في اتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة في حال تسجيل أي تجاوزات تمس بنزاهة المنظومة الإعلامية للاستحقاق التشريعي. إن هذا التلويح بسيف القانون لا يهدف إلى تضيق على الحريات الإعلامية، بل يسعى إلى حمايتها وتوجيهها نحو الممارسة المسؤولة التي تخدم المصلحة العليا للوطن. وتتحوّل المنظومة الإعلامية بموجب هذا الانضباط، إلى شريك أساسي في ترسيخ الممارسة الديمقراطية وبناء صرح الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطن، ممهدة الأجواء للانتخابات حرة ونزيهة تعكس الإرادة الحقيقية للشعب الجزائري.

مصطفى ع

<p>من أجل إظهاركم توجيهاً إلى: "المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار" وكالة ANEP، المتواجدة بـ 01 نهج باستور - الجزائر. الهاتف الثابت: 020.05.10.42/020.05.20.91 الفاكس: 020.05.13.45/020.05.11.48/020.05.13.77 البريد الإلكتروني: Agence.regie@anep.com.dz / programmation.regie@anep.com.dz Agence.oran@anep.com.dz / agence.annaba@anep.com.dz Agence.ouargla@anep.com.dz / agence.constantine@anep.com.dz</p> <p>كل الوثائق أو الصور التي تصل الجريدة لا ترد لأصحابها في حالة عدم نشرها</p>	<p>تأسست سنة 2003 كأسبوعية ثم تحولت يومية سنة 2011</p> <p>الطباعة: SIA</p> <p>التوزيع: مؤسسة التوزيع شكلاط جمال</p>	<p>الإدارة والتحرير: دار الصحافة الطاهر جاووت</p> <p>01 شارع بشير عطار ساحة أول ماي - الجزائر</p>	<p>الرئيس الشرفي المرحوم عبد القادر طالبى المسير ومسؤول النشر ومدير التحرير: طالبى محمد رفيق</p>	<p>يومية وطنية إخبارية شاملة الموعبد اليومي EL MOU'ED</p> <p>يومية وطنية إخبارية شاملة الموعبد اليومي تصدر عن دار الوجد للنشر والتوزيع مؤسسة ذات مسؤولية محدودة ذات الشخص الوحيد 01 شارع بشير عطار ساحة أول ماي الجزائر العاصمة البريد الإلكتروني: jourmalelmaouid@gmail.com contact@elmaouid.dz الهاتف: 0549304303</p>
--	---	---	--	---

عقوبات إدارية ومهنية تنتظر المتغبين

وزارة التربية تفرض رقابة صارمة على حضور مؤطري امتحانات "البكالوريا"

دخلت مديريات التربية، مرحلة التهيئة القصوى تحسباً لامتحانات الرسمية لدورة 2026، من خلال تفعيل إجراءات رقابية وتنظيمية مشددة تخص عملية تأطير مراكز الإجراء، وذلك عقب التعليمات الأخيرة الصادرة عن وزارة التربية الوطنية المتعلقة بضبط الجوانب الإدارية والتنظيمية الخاصة بسير الامتحانات الوطنية. وفي هذا السياق، ألزمت مصالح التربية، مختلف المؤطرين، من رؤساء مراكز وحراس وأعضاء الأمانة والأسلاك الإدارية، بالحضور الإجمالي خلال الاجتماعات التحضيرية وكافة مراحل الامتحانات، مع التأكيد على أن أي غياب خارج الضمان التحكم الدقيق في عملية التأطير وتفاذي الحالات الاستثنائية سيعرض صاحبه لعقوبات إدارية ومهنية. وتضمنت التعليمات الجديدة ضرورة المتابعة اليومية لقوائم الحضور عبر المنصات والروابط الرقمية المعتمدة، قصد ضمان التحكم الدقيق في عملية التأطير وتفاذي أي اضطراب قد يمس بالسير العادي للامتحانات، خاصة في ظل الحساسية الكبيرة التي تميز امتحاني شهادة التعليم المتوسط

ربيعه. ت

وفد رفيع المستوى في زيارة ميدانية لتفقد المنشآت الطاقوية ومتابعة استثمارية التموين بالكهرباء

سونلغاز تكثف تحضيراتها لصائفة 2026 بزيارة ميدانية إلى إيليزي وجانت

الوفد باستقبال من طرف السيد والي ولاية إيليزي، حيث تم التطرق إلى الاحتياجات الطاقوية للمنطقة ومتابعة ملف تموين منطقة المنشآت الطاقوية ومتابعة جاهزيتها التشغيلية، وضمان استثمارية التموين بالكهرباء خلال فترات الذروة، بما يعزز موثوقية الخدمة بالمناطق الجنوبية. أجرى وفد رفيع المستوى من مجمع سونلغاز زيارة عمل وتفقد إلى ولاية إيليزي والولاية المنتدبة البدباب وولاية جانت، وذلك خلال الفترة الممتدة من 30 ماي إلى 1 جوان 2026، وضم الوفد السيد حبوش عمر، المدير العام لقطب التوزيع وقرقة، والسيد ريان فيصل، المدير العام المساعد لقطب إنتاج الكهرباء. وشمل برنامج الزيارة، ست محطات إنتاج حيوية بكل من إيليزي، عين أمناس، الدبداب، برج عمر إدريس، برج الحواس وجانت، حيث تم الوقوف ميدانياً على وضعية التجهيزات والمنشآت وتقييم جاهزيتها التشغيلية تحسباً لفترة الذروة الصيفية. واستهل الوفد زيارته، بتفقد مخبزي إنتاج الكهرباء بمصممة الولاية، حيث استمع إلى عرض تقني مفصل حول سير عملية الإنتاج والجاهزية التقنية للمنشآت، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمحطة حوالي 68 ميغاواط، ما يجعلها ركيزة أساسية لتأمين احتياجات المنطقة من الطاقة الكهربائية خلال فصل الصيف. خلال اليوم الثاني، حظي

في إطار التحضيرات المكثفة لصائفة 2026، قام وفد رفيع المستوى من مجمع سونلغاز بزيارة ميدانية إلى ولايتي إيليزي وجانت، قصد تفقد المنشآت الطاقوية ومتابعة جاهزيتها التشغيلية، وضمان استثمارية التموين بالكهرباء خلال فترات الذروة، بما يعزز موثوقية الخدمة بالمناطق الجنوبية. أجرى وفد رفيع المستوى من مجمع سونلغاز زيارة عمل وتفقد إلى ولاية إيليزي والولاية المنتدبة البدباب وولاية جانت، وذلك خلال الفترة الممتدة من 30 ماي إلى 1 جوان 2026، وضم الوفد السيد حبوش عمر، المدير العام لقطب التوزيع وقرقة، والسيد ريان فيصل، المدير العام المساعد لقطب إنتاج الكهرباء. وشمل برنامج الزيارة، ست محطات إنتاج حيوية بكل من إيليزي، عين أمناس، الدبداب، برج عمر إدريس، برج الحواس وجانت، حيث تم الوقوف ميدانياً على وضعية التجهيزات والمنشآت وتقييم جاهزيتها التشغيلية تحسباً لفترة الذروة الصيفية. واستهل الوفد زيارته، بتفقد مخبزي إنتاج الكهرباء بمصممة الولاية، حيث استمع إلى عرض تقني مفصل حول سير عملية الإنتاج والجاهزية التقنية للمنشآت، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمحطة حوالي 68 ميغاواط، ما يجعلها ركيزة أساسية لتأمين احتياجات المنطقة من الطاقة الكهربائية خلال فصل الصيف. خلال اليوم الثاني، حظي

إجراءات قضائية توقف إضراب الأعدان الطبيين في التخدير والإنعاش

وزارة الصحة تشدد على أولوية المصلحة العامة واستمرارية التكفل بالمرضى

كشفت وزارة الصحة، في بيان رسمي، عن صدور أمر قضائي استعجالي عن المحكمة الإدارية بالبلدية، يقضي بوقف الإضراب المعلن من طرف النقابة الوطنية المستقلة للأعدان الطبيين في التخدير والإنعاش، داعية إلى الامتنال له حفاظاً على استثمارية المرفق العمومي الصحي. وجاء في بيان الوزارة، أنه وبناءً عن الأمر الاستعجالي الصادر عن المحكمة الإدارية بالبلدية تحت رقم 26/01182، المحبور بالصيغة التنفيذية تحت رقم 26/216 والذي تم تبليغه للنقابة المعنية عن طريق التعليق، تعلم وزارة الصحة أنه قد صدر أمراً علنياً بحضورها بوقف الإضراب المعلن عنه بموجب الإشعار المسبق بالإضراب الصادر عن النقابة الوطنية المستقلة للأعدان الطبيين في التخدير والإنعاش للصحة العمومية، والمتضمن الدخول في إضراب وطني يومي 2 و3 جوان الجاري. وفي هذا الصدد، دعت وزارة الصحة جميع الأعدان الطبيين في

لأي تجاوزات قد تشكل خطراً على صحة المستهلك. وفي السياق ذاته، حثت المواطنين على تبني سلوك استهلاكي واع والإبلاغ عن أي مخالفات أو تجاوزات تمس بسلامة المنتجات الغذائية، وذلك عبر التطبيق الإلكتروني "مرافق كوم"، المخصص لاستقبال شكاوى وانشغالات المستهلكين. وأكدت وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، أن مصالحي الرقابة ستواصل خراجتها الميدانية عبر مختلف ولايات الوطن طوال موسم الصيف، بهدف مراقبة مدى احترام شروط السلامة الصحية وضمان حماية المستهلك من مخاطر التسممات الغذائية. ربيعته. ت

خلال مباحثات مع عجال بخصوص التكوين والبحث في الاستخدامات السلمية لهذه الطاقة

بداري يؤكد استعداد قطاعه لمرافقة مشاريع تطوير البحث العلمي في مجال الطاقة النووية

قطاعه لمرافقة مختلف المشاريع والمبادرات المتعلقة بتطوير البحث العلمي في مجال الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية، مؤكداً أهمية فتح فضاءات أكاديمية وعلمية محفزة على الابتكار والإنتاج المعرفي، بما يعزز مكانة الجزائر في المجالات العلمية الدقيقة والاستراتيجية. وشكل اللقاء، فرصة لبحث سبل إعادة تنظيم نشاط البحث والتكوين على مستوى محافظة الطاقة الذرية، من خلال إعداد دراسات معمقة لتقييم الوضع الحالي واقتراح الآليات التنظيمية والعلمية الكفيلة برفع مردودية البحث وتحسين ظروف العمل والتأطير العلمي. وفي ختام الاجتماع، اتفق الطرفان على مواصلة التشاور والتنسيق بين القطاعين، والعمل على وضع تصور مشترك لتطوير منظومة البحث والتكوين في مجال الطاقة النووية، بما يخدم الأهداف الوطنية ويدعم التوجه نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا. ربيعته. ت

لتوجيهات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خاصة في القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي، وعلى رأسها المجال الصحي والطبي، الذي يشهد توسعاً متسارعاً في توظيف التطبيقات النووية الحديثة. وأوضح المسؤول ذاته، أن مواكبة هذه التحولات تقتضي الاستثمار بشكل أكبر في البحث العلمي والتكوين النوعي، بما يسمح بإعداد كفاءات وطنية قادرة على التحكم في التكنولوجيات الحديثة ومسايرة التطور العلمي الذي يعرفه هذا المجال على المستوى الدولي. كما شدد مراد عجال، على ضرورة تعزيز التعاون مع مؤسسات التعليم العالي ومخابر البحث الجامعية، من أجل توفير بيئة علمية مناسبة للباحثين والخبراء العاملين ضمن هياكل محافظة الطاقة الذرية، مع العمل على تلمين نتائج البحوث وربطها بالاحتياجات الوطنية. من جهته، عبر وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، عن استعداد

باشرت وزارتا التعليم العالي والبحث العلمي والطاقة والطاقات المتجددة مرحلة جديدة من التنسيق المشترك، بهدف دعم البحث العلمي وتطوير التكوين المتخصص في مجالات الطاقة النووية والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا الذرية، وذلك خلال اجتماع تنسيقي رفيع المستوى احتضنه، الاثنين، مقر وزارة الطاقة والطاقات المتجددة.

وترأس اللقاء كل من وزير الطاقة والطاقات المتجددة، مراد عجال، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بحضور محافظ الطاقة الذرية وعدد من المسؤولين والإطارات من كلا القطاعين، حيث تم التطرق إلى واقع نشاط البحث والتكوين على مستوى محافظة الطاقة الذرية، إلى جانب مناقشة آليات تطويره وتعزيز فعاليته العلمية والأكاديمية. وأكد وزير الطاقة والطاقات المتجددة، خلال الاجتماع، أن الدولة تولي أهمية متزايدة لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تنفيذاً

من خلال مساهمة وزارة الطاقة في مشروع المرجع الوطني للتكوينات والكفاءات "RNFC"

شراكة استراتيجية بين التكوين المهني وقطاع الطاقة لتأهيل كفاءات المستقبل

تتعمد على معطيات ميدانية ومؤشرات اقتصادية محدثة، بما يساهم في تحسين قابلية تشغيل الشباب ورفع فرص إدماجهم المهني، لاسيما في القطاعات الحيوية والاستراتيجية. كما تم التطرق إلى مشروع إعداد خارطة وطنية للمشاريع المهيكلية، التي تهدف إلى استشراف احتياجات سوق العمل مستقبلاً وربطها بالتخصصات المهنية المطلوبة، في إطار رؤية تستجيب للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة. من جهته، أبرز وزير الطاقة والطاقات المتجددة أهمية انخراط القطاع في هذا المسمى الوطني، مشيراً إلى أن مجمع سونلغاز يمتلك تجربة معتبرة في مجال التكوين والتأهيل، من خلال شبكة المدارس والمراكز

أرحاب، ووزير الطاقة والطاقات المتجددة، الدكتور مراد عجال، بحضور عدد من الإطارات والمسؤولين من كلا القطاعين. وتركزت أشغال اللقاء، على دراسة آليات مساهمة قطاع الطاقة في مشروع "المرجع الوطني للتكوينات والكفاءات RNFC"، باعتباره أحد المشاريع الوطنية الرامية إلى بناء قاعدة دقيقة للكفاءات والتخصصات المطلوبة في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يسمح بتوجيه عروض التكوين وفق احتياجات السوق الوطنية. وخلال الاجتماع، أكدت وزيرة التكوين والتعليم المهنيين أن المشروع يشكل ركيزة أساسية لتحديث منظومة التكوين، من خلال إعداد مرجعية وطنية

شهد قطاعا التكوين والتعليم المهنيين والطاقة والطاقات المتجددة، الثلاثاء، خطوة جديدة نحو تعزيز التنسيق الحكومي، عقب التوقيع على اتفاقية إطار للتعاون بين الوزارتين، ترمي إلى دعم تطوير الكفاءات الوطنية ومواءمة منظومة التكوين مع احتياجات سوق العمل، تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، المتعلقة بتكثيف العمل القطاعي المشترك وربط التكوين بالتحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي تعرفها البلاد. وجرى التوقيع على الاتفاقية، خلال اجتماع تنسيقي احتضنه مقر وزارة الطاقة والطاقات المتجددة، جمع وزيرة التكوين والتعليم المهنيين، السيدة نسيمة

تحت شعار "جعل التغذية السليمة أسلوب حياة دائم"

وزارة التجارة الداخلية تكشف عن إطلاق الرسمي لحملة الوقاية من التسممات الغذائية عبر 69 ولاية

المستهلك. وأكدت وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، أنه تهدف هذه الحملة، المنظمة من طرف وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، بالتنسيق مع مختلف القطاعات والهيئات المعنية، إلى تكثيف عمليات التوعية والتحميس بمخاطر التسممات الغذائية، خاصة خلال موسم الصيف الذي يشهد ارتفاعاً في درجات الحرارة وزيادة استهلاك بعض المواد سريعة التلف. كما أشارت، أن هذه المبادرة التحسيسية تأتي تزامناً مع ارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف، وما يرافقه من زيادة في استهلاك المواد الغذائية سريعة التلف، وهو ما يستدعي تكثيف عمليات التوعية

وأعلنت، الثلاثاء، وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، عن انطلاق "رسمياً" الحملة الوطنية التحسيسية للوقاية من التسممات الغذائية عبر 69 ولاية، تحت شعار "اجعل التغذية السليمة أسلوب حياة دائم"، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الوقاية الصحية وحماية المستهلك خلال موسم الاصطياف. وجرى إعطاء إشارة انطلاق الحملة من مختلف ولايات الوطن تحت إشراف ولاية الجمهورية وبالتنسيق مع مديريات التجارة الولائية، بحضور السلطات المحلية ومختلف الهيئات والمؤسسات الشريكة، إلى جانب عدد من المهنيين والفاعلين في مجال حماية

والتحميس بمخاطر التسممات الغذائية وسبل الوقاية منها. وأوضحت الوزارة، أن الحملة ستواصل طيلة موسم الاصطياف، من خلال تنظيم خرجات ميدانية وأيام تحسيسية لفائدة المستهلكين والتجار، إضافة إلى توزيع مطويات إرشادية تتضمن جملة من النصائح المتعلقة بشروط حفظ المواد الغذائية واحترام قواعد النظافة وسلسلة التبريد، إلى جانب التأكد من سلامة المنتجات المعروضة للاستهلاك. كما دعت الوزارة مختلف المتعاملين الاقتصاديين وأصحاب المحلات التجارية، إلى التقيد الصارم بشروط النظافة الصحية واحترام قواعد حفظ المواد الغذائية، تفادياً

تنفيذا لتعليمات وزير الداخلية

لجنة تفتيشية لمتابعة التحضيرات اللوجستية للانتخابات التشريعية بالبلدية



استقبل والي ولاية البلدة، جمال الدين حصاحص، صبيحة الإثنين، وفد اللجنة التفتيشية المركزية إلى ولاية البلدة، في إطار مرافقة الجماعات المحلية ومتابعة مدى تقدم التحضيرات اللوجستية الخاصة بالانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها بتاريخ 02 جويلية 2026، وهذا تنفيذا لتعليمات وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل الرامية إلى ضمان الجاهزية اللوجستية الكاملة للانتخابات التشريعية. وشملت هذه الزيارة عقد اجتماع تنسيقي بحضور مديرة التقنين والشؤون العامة، والمفتش العام للولاية، ومدير الإدارة المحلية، ومدير المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية ومدير النقل، ومديرة الطاقة والتاجم، ومدير التجارة، مدير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وممثل مديرية الحماية المدنية، حيث تم الوقوف على مدى تقدم التحضيرات اللوجستية الخاصة بالانتخابات، والمجاهزة المتعلقة بتهيئة القترات، وتجهيز مراكز مكاتب الاقتراع، وضبط مختلف الوسائل اللوجستية المسخرة لضمان السير الحسن لهذا الموعد الوطني. كما تضمنت الزيارة خرجات ميدانية لمعاينة مقر الندوية الولاية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ومقرات المندوبيات البلدية، إلى جانب تفقد الهياكل والتجهيزات المخصصة للعملية الانتخابية، وكذا مقر تخزين العتاد على مستوى الولاية.

حسيبة. ب

في إطار فعاليات "الأسبوع البيئي"

البلدية تتعهد بمرافقة المستثمرين وتوجيههم لاحترام التشريع والمحافظة على البيئة

الكفيلة بمكافحتها والحد من آثارها، فضلا عن ترسيخ الممارسات السليمة المتعلقة بالتسيير الأمثل للنفايات بمختلف أنواعها، سواء الصلبة أو السائلة أو الغازية، الناجمة عن الأنشطة الصناعية المختلفة. حضر هذه الفعالية كل من رئيس المجلس الشعبي الولائي، مديرة التنظيم والشؤون العامة، مدير البيئة، مدير الحماية المدنية، مدير الشباك الموحد للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، رئيس نادي المقاولين والصناعيين وأعضاء النادي، وممثل المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمعهد الوطني للتكوينات البيئية، ومركز تنمية الطاقات المتجددة، ممثلي مختلف المصالح الأمنية والإدارية المحلية، إضافة إلى أصحاب المؤسسات والمستثمرين. حسيبة. ب

الحرائق، والعمل على اعتماد أنظمة فعالة لمعالجة النفايات بمختلف أنواعها، والحد من الانبعاثات والتلوث الناجمين عن الأنشطة الصناعية، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية المحيط والموارد الطبيعية.

ويهدف هذا اليوم الإعلامي التحسيس إلى التعريف بالتنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة، وشرح الخطوات والإجراءات القانونية اللازمة للحصول على رخصة الاستغلال، إلى جانب مرافقة المؤسسات المعنية وتوجيهها نحو اعتماد مختلف أنظمة المعالجة بما يضمن الامتثال للمعايير البيئية المعمول بها.

كما يندرج في إطار تعزيز الوعي بأهمية الوقاية من الأخطار الصناعية ووضع الأنظمة

مقومات اقتصادية متنوعة ونسيج اقتصادي متكامل، مؤكدا أن مصالح الولاية تعمل على توفير كافة أشكال الدعم والتسهيلات لفائدة المستثمرين والمعاملين الاقتصاديين، تجسيدا لتوجيهات السلطات العليا للبلد الرامية إلى تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية.

كما أكد الوالي على أهمية مرافقة المؤسسات الاقتصادية والصناعية وتمكينها من الإلمام بمختلف الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالحصول على رخص الاستغلال، بما يضمن ممارسة أنشطتها في إطار احترام التشريع المعمول به والمحافظة على البيئة والصحة العمومية.

كما شدد على ضرورة تعزيز ثقافة الوقاية والتحكم في الأخطار الصناعية، لاسيما

في إطار فعاليات "الأسبوع البيئي" المنظم بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للبيئة المصادف لـ 05 جوان من كل سنة، تحت شعار "دعوة عالمية للعمل المناخي"، أشرف والي الولاية على افتتاح أشغال اليوم الإعلامي التحسيس المنظم من طرف مديرية البيئة لولاية البلدة، بالتنسيق مع مديرية الحماية المدنية لولاية البلدة ونادي المقاولين والصناعيين CEI حول موضوع: "الإجراءات القانونية للحصول على رخصة الاستغلال والأخطار الصناعية للمؤسسات المصنفة"، وذلك على مستوى مقر نادي المقاولين والصناعيين CEI بالبلدية.

وفي كلمته الافتتاحية بالمناسبة، أشار الوالي إلى أن ولاية البلدة تعد ولاية صناعية وتجارية وفلاحية وسياحية بامتياز، لما تتوفر عليه من

والي البلدية يشارك أطفال المركز الاستشفائي "محمد يزيد" الاحتفال بيومهم العالمي

أدى والي ولاية البلدة زيارة إلى ملحقة طب الأطفال للمركز الاستشفائي الجامعي "محمد يزيد" (فروجة سابقا)، لمشاركة الأطفال المرضى فرحة الاحتفال بيومهم العالمي.

وخلال هذه الزيارة، اطمان الوالي على الحالة الصحية للأطفال وظروف التكفل بهم واستشفائهم، حيث زار مصلحة طب الأورام ومصلحة جراحة الأطفال، واستمع إلى شروحات حول الخدمات الصحية المقدمة لفائدتهم، مؤكدا على ضرورة توفير أفضل ظروف الرعاية والتكفل الطبي والنفسي بهذه الفئة، بما يضمن راحتهم ومرافقتهم خلال فترة العلاج.

كما شكلت الزيارة فرصة لإدخال البهجة والسرور إلى نفوس الأطفال المرضى وعائلاتهم، من خلال مشاركتهم أجواء الاحتفال بهذه المناسبة العالمية التي تكرس حقوق الطفل وتؤكد أهمية حمايته ورعايته.

وقد حضر هذه الزيارة كل من رئيس المجلس الشعبي الولائي، أعضاء اللجنة الأمنية، رئيسة دائرة البلدة، مدير الصحة والسكان، مدير الشباب والرياضة، مدير النشاط الاجتماعي والتضامن، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية البلدة، والمدير العام للمركز الاستشفائي الجامعي "فرانس فانون"، مدير ملحقة طب الأطفال "محمد يزيد". حسيبة. ب

بالتركيز على التواجبات البحرية

الوقوف على جاهزية الفضاءات السياحية بزموري

استقبال المصطافين.

وفي هذا الإطار، شددت الوالي على مضاعفة الجهود لضمان جاهزية الأشغال قبل حلول موسم الاصطياف، التركيز على إنجاز ممر الدراجات الهوائية مع الاسراع في تشغيل الإنارة العمومية.

للإشارة، فقد تم بذات الموقع إنجاز مشروع فتح وتعبيد طريق (منفذ) الخروج باتجاه الطريق الوطني رقم 24 مروراً بهذا الفضاء، والذي يعرف تقدماً ملحوظاً، في انتظار تعبيده.

كما سوف يعزز موقع الصغيرات بمشروع آخر من شأنه تقديم إضافة لمسة سياحية من خلال تهيئة فضاء ترفيهي سياحي على ضفاف الطريق الوطني رقم 24 والذي سوف ينطلق خلال الأيام القليلة القادمة.

حسيبة. ب

خلال موسم الاصطياف. وفي إطار التحضيرات الخاصة بموسم الاصطياف دائما، قامت الوالي بمعاينة وتفقد أشغال تهيئة الواجبة البحرية لزوموري البحري، حيث تشمل الأشغال تهيئة ملعب وفضاء للعب الأطفال، وحظيرة لركن السيارات.

وفي هذا الإطار، أسدت تعليمات بالتعجيل في إنجاز جميع الأشغال، مع استكمال أشغال دورات المياه وإضافة المرشحات، خدمة للمصطافين، إلى جانب الحرص على نصب الكراسي، واستكمال مختلف المرافق، لاسيما تجهيز الفضاء بكاميرات المراقبة.

كما قامت بمعاينة أشغال تهيئة الشطر الثاني من الشاطئ النموذجي الصغيرات إلى غاية شاطئ واد الليم، حيث وقفت على مدى تقدم الأشغال المتمثلة في توسيع مساحة موقف السيارات، تهيئة ودعم الشريط الساحلي قصد تحسين

بالكنافة الإسلامية الجزائرية - محافظة بومرداس، بغاية الساحل زموري، بمناسبة اليوم العالمي للطفولة المصادف لـ 01 جوان من كل سنة، حيث التقت الوالي بعدد من الأطفال المشاركين، واطلعت على مختلف الأنشطة التربوية والترفيهية الموجهة لفائدتهم، مؤكدة بهذه المناسبة على أهمية دعم مثل هذه المبادرات التي تهدف إلى تنمية قدرات الأطفال وصقل مواهبهم، وإدخال البهجة والسرور إلى نفوسهم.

كما قامت والي ولاية بومرداس، بمعاينة وتفقد مشروع إنجاز شبكة الصرف الصحي بزموري البحري ببلدية زموري، والذي تشرف عليه مديرية الري للولاية، حيث وقفت على مدى تقدم الأشغال.

وفي هذا الإطار، أسدت الوالي تعليمات بالإسراع في تيسرة الأشغال، تجنبا لأي اضطرابات قد تؤثر على السير الحسن للحركة

قامت والي ولاية بومرداس، فوزية تعامة، الإثنين، بمعاينة أشغال التهيئة على مستوى غابة الساحل بزموري البحري ببلدية زموري في إطار التحضيرات لموسم الاصطياف، حيث وقفت على مدى تقدم أشغال تهيئة فضاء رياضة الكرة الحديدية، والنافورة المائية، إنجاز الأرصفة، تهيئة الملعب بالعشب الاصطناعي، إلى جانب مختلف المرافق المبرجة ضمن هذا الفضاء الترفيهي.

وفي هذا الإطار، أسدت الوالي تعليمات بالتعجيل في استكمال جميع الأشغال المتبقية، مع الحرص على تشغيل الإنارة العمومية ونصب كاميرات المراقبة، قصد ضمان جاهزية الفضاء واستقباله للمواطنين والمصطافين في أحسن الظروف خلال موسم الاصطياف.

كما تزامنت هذه الزيارة مع نشاط منظم من طرف القسمين الولائيين للأشغال والزهرات